

كلمة الدكتور/ طارق كامل
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
أمام
المؤتمر الإقليمي الثاني
حول إنقاذ حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي ... الإجراءات والتجارب
٩-١١ نوفمبر ٢٠٠٨

السيد/ **Amer A. Kayani** المستشار التجاري للسفارة الأمريكية - نائباً عن السفيرة مارجريت سكوبي .

السيدة / **Louise Van Greunen** ممثلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية **WIPO**

السيدة/ **Lois Bolnd** ممثلة المكتب الأمريكي للعلامات والبراءات

الأخ العزيز الدكتور/ نبيل سعيد رئيس المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات

يسعدني أن أتواجد معكم اليوم في المؤتمر الإقليمي الثاني حول إنقاذ حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي ... الإجراءات والتجارب ... كما أود أن أرحب بالسادرة الحضور والمتحدثين والخبراء من مصر والدول العربية والأفريقية.

مؤتمر اليوم يأتي استكمالاً للجهود التي تبذلها الجهات المصرية سواء الحكومية أو غير الحكومية لدعم منظومة حماية حقوق الملكية الفكرية بجمهورية مصر العربية من خلال وضع آليات تعتمد على الشراكة الحقيقية والتعاون اللصيق بين كافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل سوياً على دعم وحماية حقوق الملكية الفكرية.

فقد سعدت كثيراً بتلبية المركز المصري للملكية الفكرية لدعوتي العام الماضي لعقد المؤتمر هذا العام بشكل أكبر وبمشاركة أوسع من جانب المنظمات الدولية المعنية بالملكية الفكرية، واختيار موضوعات في غاية الأهمية وهو الإنفاذ ومكافحة التقليد والتزيف ، وتأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على الاقتصاد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

السيدات والسادة

إن مسألة الإنفاذ هي من الإشكاليات العالمية، فحجم التجارة العالمية في السلع والمنتجات المقلدة والمزيفة تقدر بأكثر من ٧٠٠ مليار دولار أمريكي. ولا يمكن ولا يتصور عقلاً أن تكون الجهات الحكومية المعنية وحدها هي المسؤولة عن مكافحة هذه الظاهرة فلا بد من تكاتف كل الجهود لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.
إن مسألة الإنفاذ ، لابد من النظر إليها من عدة محاور :

المحور الأول: وهو محور التشريعات والقوانين الحازمة، وقد قمنا في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمساهمة عام ٢٠٠٢ في إصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل يضاهاى قوانين العالم المتقدم بالرغم من أعباء التنمية، ونعمل على تطوير وتحديث تنفيذه في إطار التزامنا بالاتفاقيات الدولية.
وعملنا في بداية عام ٢٠٠٥ على صدور اللائحة التنفيذية للكتاب الثالث من القانون (حق المؤلف والحقوق المجاورة)، وقمنا بملاحظة التطبيق وقد أسفرت ملاحظتنا على التطبيق بطلب لتعديل اللائحة التنفيذية استجابة للقطاع الخاص المصري الذي طلب خفض بعض الرسوم الواردة باللائحة.
عكفنا على دراسة إتفاقيتى الوايبو بشأن حماية حقوق المؤلف على شبكة الانترنت، وجرى حالياً اتخاذ إجراءات الانضمام للاتفاقيات من خلال وزارة الخارجية.

المحور الثاني : وهو محور التوعية المجتمعية وهو من أولويات العمل في المرحلة القادمة حيث يجب توجيه رسائل توعية متعددة الأبعاد ومختلفة المنظور، سواء من البعد الديني، أو الإجتماعى، أو الإقتصادى .. لابد من إشعار المواطن بأهمية الموضوع، لابد من إظهار أن إسباغ مزيد من الحماية سيعود بالنفع على المواطن سواء في فرص عمل إضافية أو في زيادة دخله أو وجود فرص للاستثمار المباشر مما سيعود معه بالنفع على الاقتصاد ككل. وأطالب المركز المصري للملكية الفكرية بعرض إطار وخطة عمل لخدمة توعية متكاملة بالتنسيق مع مكتب الملكية الفكرية لدينا، وسنقوم من خلال هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بدعم هذه الحملة.

المحور الثالث : وهو متعلق بتنفيذ القانون من جوانبه المختلفة سواء علي صعيد الضبط أو ما يسمى بحملات التفتيش أو Raids وعلى صعيد التحقيقات، وعلى صعيد القضاء.

فالإفناذ ليس حملات فقط .. فهناك أمور كثيرة ومتعددة تبدأ بجمع المعلومات والتحري عن البضائع والمنتجات وعن الأشخاص الذين يقومون بالأعمال غير المشروعة، وهناك عمليات الضبط والتفتيش، وهي تقابل تحديات كثيرة على المستوى العالمي وليس المحلي فقط، فهناك إشكاليات كبيرة في عمليات التعرف على المنتجات المقلدة أو المزيفة من الأصلية وكذا عمليات تحريز الأدلة وخاصة ونحن نتحدث في البيئة الرقمية أو الإلكترونية، وعمليات تأمين تلك الأدلة، وهناك أعمال الخبرة الفنية التي تُقدم للنيابات والمحاكم لإسقاط وتوضيح الانتهاكات الفنية على النصوص القانونية الموجودة وكيفية تطبيقها، ثم مراحل الدعوى سواء في المحاكم الابتدائية أو الإستئناف.

السيدات والسادة ... الحضور الكرام

أود أن أضرب لكم مثال لقضية من أكبر القضايا التي تم ضبطها خلال العام الماضي، فقد تم ضبط منتجات مقلدة ومزيفة لشركتين من كبرى الشركات العالمية وهما شركتي مايكروسوفت Microsoft وشركة إلكترونيك آرتس Electronic Arts ، وقد قدرت القيمة السوقية للمضبوطات بحوالي خمسة مليون جنيه مصري، وهذه القضية مثال جيد للإفناذ الفعال، وأبرزت أهمية أعمال الخبرة الفنية في التحريات، والضبط، وتحديد المنتجات المقلدة والمزيفة، وإعداد تقارير فنية يطمئن إليها رجال النيابة والقضاء وتساعدهم في التعرف على الجوانب الفنية والتقنية للقضايا والضبطية محل الدعوى. وقد قام مكتب الملكية الفكرية الملحق بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بإعداد تقرير خبرة متميز. وكان نتيجة تلك الجهود أن صدر حكم ابتدائي بالإدانة ثم حكم إستئنافي في القضية خلال فترة قياسية لم تتجاوز العام الواحد، مما يثبت أنه عند وجود قضية مكتملة الأركان يتم الحكم فيها سريعاً وبحكم حازم.

إلا أنني أرى أن هناك قصور من جانب بعض الشركات المتضررة في عدم قيامها برفع دعوى تعويض على الخسائر فنحن نحتاج لبناء عدد من النماذج الناجحة والتي تعتبر بمثابة جرس إنذار لكل من تسول له نفسه أن يقوم بالاتجار في المنتجات المقلدة.

السيدات والسادة ...

ونحن نتحدث عن رؤية وإستراتيجية تهدف إلى ضمان مصر للمكانة التي تليق بها في مجال تكنولوجيا المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإنه لا بد من توافر مقومات حماية قوية يدعمها نظام إنفاذي قوى لقوانين الملكية الفكرية، ومن أجل ذلك فقد دعمت الوزارة والهيئة مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية بكل قوة وقمنا بضم خبرات متميزة بهذا المكتب لتعمل على تفعيل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية بها لخلق بيئة آمنة للمبدعين تؤمن لهم مناخ مستقر ينسجم بالطمأنينة لكي يزدادوا من إبداعاتهم الفكرية بلا خوف على حقوقهم، فنحن نؤمن بأن الحماية تساوى صناعة متقدمة وبدونها لن توجد صناعة، كما أننا نؤمن بأن قضية الملكية الفكرية ستبقى دائماً من القضايا التي يثور حولها الجدل والنقاش ويعمل مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية بالهيئة بما يضمنه من خبرات متميزة على تفعيل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحماية البرمجيات وقواعد البيانات، وكذا إيجاد التوازن بين الدور التنموي الداعم لشركتنا ومؤسساتنا العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتسجيل منتجاتهم وحمايتهم، وبين إنفاذ القانون بشكل يحفز الشركات العالمية والمستثمرين الأجانب على زيادة الاستثمار وخفض أسعار البرمجيات للسوق المحلي للمساهمة في خفض نسب الاستخدام غير المشروع للبرمجيات.

وقد قام المكتب بتفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية من خلال وضع آليات تعتمد على الشراكة الحقيقية والتعاون اللصيق بين الهيئة كممثلة للحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بواسطة لجان متخصصة يشارك فيها الأطراف المعنية بشكل متوازن. والقيام مع شركاء التعاون في وزارة الداخلية ووزارة العدل بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية القائمة علي تطبيق القانون. كما قام المكتب بعدد من الأنشطة لنشر الوعي سواء على مستوى شركات القطاع الخاص أو على مستوى فئات المجتمع عامة سواء أكانت خطابات تعريفية أو تحذيرية أو ندوات أو مطبوعات تعريفية وغيرها من الأنشطة. جهود كثيرة ومتعددة تكاثفت فيها أجهزة كثيرة من الوزارات المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني ولدت روحاً جديدة في تطبيق القانون فجمعت بين الفهم لروح القانون والاحترافية في التنفيذ ...

وقد توجت تلك الجهود خلال هذا العام برفع مصر من قوائم الترقب القسوى Priority Watch List ، كما انخفض مؤشر القرصنة في البرمجيات من ٦٣% العام الماضي إلى ٦٠% هذا العام وهو يشكل إنجاز كبير. ونسعى بإذن الله إلى مزيد من الجهد لخفض هذه النسبة أكثر وأكثر.

السيدات والسادة...

أسمحوا لي أن أعبر عن سعادتي بمشاركتي لكم هذا الحدث الذي أرجو أن يكون بداية لتواصل وعمل مثمر مستمر. وفي نهاية كلمتي لا يسعني إلا تقديم خالص الشكر والتقدير للمركز المصري للملكية الفكرية ومكتب الملكية الفكرية بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات على مبادرتهم بعقد هذا المؤتمر، وأشكر المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمكتب الأمريكي للعلامات والبراءات على دعمهم ومشاركتهم في هذا الحدث الهام، وأرجو أن تقوموا جميعاً بالتفكير في تحويل هذا المؤتمر الإقليمي إلى مؤتمر دولي في العام القادم يُدعى فيه كافة الجهات والمؤسسات والخبراء من كافة الاتجاهات والأفكار، وأعدكم بأنني سأعمل جاهداً على حضوره والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،